مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

تأثير الحرب بالوكالة علي الدول الافريقية (ليبيا نموذجيا)

The impact of proxy war on African countries (Libya as a model)

نشوي فؤاد طه محمد * (١)، علاء عبد الحفيظ محمد (٢)، عبد الرحيم احمد محمد (٣) مروه محمد عبدالمنعم (٤)

(١)	**المؤلف المختص*: باحثة ماجستير بقسم السياسة والاقتصاد، شعبة سياسة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان**
(٢)	**أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة، جامعة اسيوط.**
(٣)	**أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة لشئون الدراسات العليا، جامعة أسيوط**
(٤)	**أستاذ العلوم السياسية المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية السابق. كلية التجارة جامعة أسيوط**

الملخص

تعيش ليبيا حالة من التنافس الإقليمي الشديد، حيث تتصارع دول عربية وإقليمية مثل مصر، السعودية، المغرب، وتركيا لتحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية وسط الاضطرابات السائدة هناك. مصر تسعى لحماية حدودها الغربية ومنع انتشار الجماعات المسلحة، بينما تركز السعودية على استقرار المنطقة ومحاربة التطرف. في المقابل، يعمل المغرب كوسيط دبلوماسي لحل النزاع بين الأطراف الليبية، فيما تواصل تركيا تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي كجزء من رؤيتها للسيطرة على البحر المتوسط.

في القارة الإفريقية، تشهد التنظيمات الإرهابية توسعًا ملحوظًا بعد تحالفها تحت مظلة تنظيم القاعدة في جماعة نصرة الإسلام، حيث زادت من تأثيراتها عبر تنفيذ عمليات إرهابية متكررة ضد القوات المسلحة المحلية والدولية. هذا التحالف عزز من قوة التنظيمات الإرهابية، مما خلق مشهدًا أمنيًا أكثر تعقيدًا وتحديًا على المستويين المحلي والدولي.

لإنهاء الصراع الليبي فقد لعبت أيضا المملكة العربية السعودية دورا هاما في استقرار ليبيا ومساعدتها في إنهاء ذلك الصراع وأيضا كذلك المملكة المغربية وكل هذا سوف نوضحه تفصيليا في ذلك الفصل .. وينقسم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول التنافس الإقليمي والمبحث الثاني التنافس الدولي .

الكلمات المفتاحية: التنافس الاقليمي, النفوذ السياسي,التنظيمات

Abstract

Libya is experiencing a state of intense regional competition, as Arab and regional countries such as Egypt, Saudi Arabia, Morocco, and Turkey are struggling to achieve their political and strategic interests amidst the prevailing turmoil there. Egypt seeks to protect its western borders and prevent the spread of armed groups, while Saudi Arabia focuses on regional stability and combating extremism. In contrast, Morocco acts as a diplomatic mediator to resolve the conflict between the Libyan parties, while Turkey continues to strengthen its military and economic presence as part of its vision to control the Mediterranean.

In the African continent, terrorist organizations are witnessing a remarkable expansion after their alliance under the umbrella of Al-Qaeda in the Group for the Support of Islam, where they increased their influence by carrying out repeated terrorist operations against local and international armed forces. This alliance has strengthened the power of terrorist organizations, creating a more complex and challenging security landscape at the local and international levels.

To end the Libyan conflict, the Kingdom of Saudi Arabia also played an important role in stabilizing Libya and helping it end that conflict, as well as the Kingdom of Morocco, and we will explain all of this in detail in this chapter.. The chapter is divided into two sections: the first section is regional competition and the second section is international competition .

Keywords: Regional competition, political influence, organizations

مقدمة:

تشهد الساحة الليبية تنافسًا إقليميًا معقدًا بين عدة دول عربية وإقليمية تسعى إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية في هذا البلد المضطرب. مصر، السعودية، المغرب، وتركيا هم من أبرز اللاعبين في هذا التنافس، حيث تسعى كل دولة لدعم أطراف مختلفة في النزاع الليبي بهدف تعزيز نفوذها الإقليمي. تسعى مصر إلى الحفاظ على أمن حدودها الغربية ومنع تمدد الجماعات المسلحة، بينما تركز السعودية على حماية استقرار المنطقة ومكافحة التطرف. من جهة أخرى، يسعى المغرب إلى لعب دور دبلوماسي في التوفيق بين الأطراف المتنازعة، في حين تتطلع تركيا إلى تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي في ليبيا كجزء من استراتيجية أوسع لتحقيق النفوذ في البحر المتوسط. يتداخل هذا التنافس مع المصالح الدولية، مما يزيد من تعقيد المشهد الليبي ويصعّب التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام.

تشهد المنظمات الإرهابية في القارة الإفريقية عدة تحولات إستراتيجية زادت نفوذها وتأثيراتها محلية ودولية ، حيث تحالفت مع بعضها البعض لتنظيم القاعدة باسم جماعة نصرة الإسلام والعمليات فتوسعت هذه المنظمات وتحولت أهدافها لتقوم بتنفيذ الكثير من العمليات والهجمات والإرهابية ضد القوات المسلحة في المنطقة الإفريقية والقوات الدولية التي تدعمها.

تكشف مذكرنا التفاهم التركية الليبية في ٢٧-١١-٢٠١٩ عن ديناميكيات العلاقات الدولية وشبكة المصالح في البحر المتوسط كما أنه لا تكمن أهميتهما في الكشف عن تعزز الدور التركي على الساحة الليبية فقط، بل تذهب الإبراز أبعاد التنافس الدولي حول ليبيا ومنطقة شرق المتوسط الأمر الذي يثير الجدل حول تداعيات المواقف الدولية تجاه الأزمة في ليبيا من ناحية، ومعركة ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط من ناحية أخرى. ولعل مناقشة التوجهات الدولية والإقليمية يساعد في فهم المسارات المتوقعة للصراع في ليبيا. فظهر الدور المصري لإنهاء الصراع الليبي فقد لعبت أيضا المملكة العربية السعودية دورا هاما في استقرار ليبيا ومساعدتها في إنهاء ذلك الصراع وأيضا كذلك المملكة المغربية وكل هذا سوف نوضحه تفصيليا في ذلك الفصل .. وينقسم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول التنافس الإقليمي والمبحث الثاني التنافس الدولي.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من حيث تسليط الضوء على التنافس الإقليمي والدولي في ليبيا، وتأثيره على استقرار البلاد والمنطقة ككل. مع تعقد المشهد السياسي الليبي، تصبح دراسة أدوار مصر، السعودية، المغرب، وتركيا ضرورية لفهم استراتيجيات هذه الدول وأهدافها المختلفة في تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها. فمن خلال تحليل هذه التدخلات، يمكن التعرف على عوامل استقرار أو تفاقم الصراع الليبي، مما يساعد على تقديم رؤى تساعد في وضع حلول مستدامة للأزمة.

يبرز البحث أيضًا أهمية فهم العلاقة بين الجماعات الإرهابية في إفريقيا وتأثيرها على الأوضاع الأمنية في ليبيا. إن تحالف هذه الجماعات مع تنظيم القاعدة يعكس تعقيد التهديدات الأمنية في المنطقة، مما يزيد الضغط على

الدول الإقليمية والدولية لمواجهة هذه التحديات. يناقش البحث دور الأطراف المتدخلة في دعم الاستقرار أو تفاقم النزاعات، وما يترتب على ذلك من تحديات أمنية في ليبيا وإفريقيا عمومًا.

علاوة على ذلك، يساهم هذا البحث في تحليل أبعاد مذكرات التفاهم التركية–الليبية وما تحمله من تأثيرات تتجاوز ليبيا إلى مسألة ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط. يعد تناول هذه التنافسات من زواياها المختلفة أساسيًا لفهم تداعيات السياسات الإقليمية والدولية، مما يعزز من قدرة الباحثين وصناع القرار على التنبؤ بمسارات الأزمة الليبية وإيجاد حلول تعاونية تنهي الصراع وتعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى دراسة دور الدول الإقليمية مثل مصر، السعودية، المغرب، وتركيا في النزاع الليبي، وفهم استراتيجياتها وأهدافها السياسية والأمنية، بالإضافة إلى تأثير هذا التنافس على استقرار ليبيا والمنطقة.

- يسعى البحث إلى توضيح كيفية تحالف الجماعات الإرهابية في إفريقيا، مثل تنظيم القاعدة وجماعة نصرة الإسلام، وانعكاس ذلك على الأوضاع الأمنية في ليبيا ودور القوى الدولية في مواجهة هذه التحديات.

- يهدف البحث إلى تقييم تأثير مذكرة التفاهم التركية–الليبية على العلاقات الإقليمية والدولية، واستكشاف أبعاد الصراع حول ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط، ودراسة تداعيات هذه التوجهات على مسار الحلول السياسية في ليبيا.

- يسعى البحث إلى تقديم اقتراحات عملية لصناع القرار حول كيفية التعامل مع التدخلات الإقليمية والدولية بشكل يضمن استقرار ليبيا، مع تعزيز جهود المصالحة الوطنية وتفعيل الحلول الدبلوماسية لإنهاء الصراع.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تعقيد المشهد الليبي نتيجة التنافس الإقليمي والدولي، حيث تتصارع دول متعددة لتحقيق مصالحها في ليبيا، مما يعرقل الوصول إلى حل سياسي مستدام. منذ سقوط النظام السابق في ٢٠١١، أصبحت ليبيا ساحة لتضارب المصالح بين قوى إقليمية مثل مصر، السعودية، المغرب، وتركيا، إلى جانب التدخلات الدولية. هذا التداخل في الأجندات ساهم في استمرار النزاع المسلح وانقسام الأطراف المحلية، مما أدى إلى تعقيد أي جهود تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية أو إقامة مؤسسات دولة فعالة. يعكس التنافس على النفوذ في ليبيا مصالح متباينة بين الدول، إذ تسعى بعض القوى لتحقيق الاستقرار فيما تسعى أخرى إلى بسط نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي، مما يجعل من الصعب التوفيق بين تلك المصالح في ظل غياب توافق دولي شامل.

يعد التدخل الإقليمي في ليبيا مشكلة محورية، حيث إن لكل دولة فاعلة أهدافًا خاصة تسعى لتحقيقها في إطار رؤيتها للأمن الإقليمي. تحاول مصر، على سبيل المثال، منع تسلل الجماعات المسلحة إلى حدودها الغربية، في حين تركز السعودية على الحد من نفوذ الجماعات المتطرفة التي قد تهدد استقرار المنطقة. على الجانب الآخر، يسعى المغرب إلى التوسط بين الأطراف الليبية المتنازعة لتعزيز دوره كداعم للاستقرار الدبلوماسي في المنطقة. في المقابل، تتبع تركيا نهجًا يعتمد على تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي بهدف زيادة نفوذها في البحر المتوسط، الأمر الذي يثير قلقًا بين بعض الدول العربية والأوروبية. هذا التعدد في الأهداف الإقليمية ساهم في تشتيت الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا، إذ تحولت البلاد إلى ساحة تنافس تتجاوز إطارها المحلي إلى حسابات إقليمية ودولية أكبر.

تفاقم التحديات الأمنية في ليبيا أيضًا نتيجة تحالف بعض الجماعات الإرهابية في القارة الإفريقية، مما أدى إلى تصاعد الهجمات ضد القوات المسلحة المحلية والدولية. إن تحالفات مثل جماعة نصرة الإسلام مع تنظيم القاعدة تزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية، حيث باتت ليبيا قاعدة لبعض العمليات الإرهابية العابرة للحدود. هذه التطورات دفعت بعض الدول الإقليمية والدولية إلى التدخل بدافع مكافحة الإرهاب، ولكنها في بعض الأحيان تساهم في تعقيد النزاع بدلاً من حله. إن التعامل مع هذه الجماعات يتطلب تنسيقًا إقليميًا ودوليًا، وهو أمر صعب في ظل تباين المصالح والأهداف بين الدول المعنية بالأزمة.

إضافة إلى ذلك، فإن مذكرات التفاهم المبرمة بين تركيا وليبيا، مثل اتفاقية ٢٠١٩، زادت من تعقيد الأزمة السياسية، حيث أثارت خلافات حول ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط. هذه المذكرة لم تكن مجرد اتفاق ثنائي بين البلدين، بل أصبحت محورًا لصراع دولي بين تركيا واليونان وقبرص من جهة، ودول عربية وأوروبية من جهة أخرى. انعكست هذه الخلافات على الأزمة الليبية، حيث زاد دعم تركيا لأطراف معينة في النزاع، مما أدى إلى تباين المواقف بين الفاعلين الدوليين. تبرز هذه التحديات أهمية فهم الروابط بين التنافس الإقليمي في ليبيا والنزاعات المتعلقة بالموارد البحرية في البحر المتوسط، وكيف تؤثر هذه التفاعلات على فرص تحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

بناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تكمن في فهم الديناميكيات المعقدة للتنافس الإقليمي والدولي في ليبيا، وتأثير هذا التنافس على الأوضاع الأمنية والسياسية. تهدف الدراسة إلى تحليل هذه الديناميكيات بشكل معمق لتوضيح كيف تؤثر المصالح المتضاربة على المسار السياسي في ليبيا، وكيف يمكن التوفيق بين هذه المصالح لتحقيق حل شامل ومستدام. سيساعد البحث في تقديم رؤية شاملة تسهم في تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الصراع، وتوفير إطار عملي للتعامل مع التحديات الأمنية الناجمة عن التداخل الإقليمي والدولي.

تساؤلات البحث:

١. ما أبعاد التنافس الإقليمي في ليبيا؟

٢. كيف تؤثر التدخلات الدولية على الأزمة الليبية؟

٣. ما دور الجماعات الإرهابية في تعقيد المشهد الأمني؟

٤. ما تأثير مذكرة التفاهم التركية–الليبية على الصراع في البحر المتوسط؟

٥. كيف يمكن تحقيق توافق سياسي شامل في ليبيا؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات السياسية والاجتماعية. يتمثل الهدف الأساسي من هذا المنهج في وصف الظواهر المرتبطة بالتنافس الإقليمي والدولي في ليبيا وتحليلها لفهم أبعادها وتأثيراتها على المشهد السياسي والأمني. يتم جمع المعلومات من مصادر متعددة، مثل الدراسات السابقة، التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، والمقالات الأكاديمية، مما يتيح تقديم رؤية شاملة ودقيقة حول الأزمة الليبية.

كما يُستخدم المنهج التاريخي لفهم خلفيات النزاع وتطور التدخلات الإقليمية والدولية عبر مراحل مختلفة، مما يساعد في تحليل العوامل التي أدت إلى تفاقم الأزمة وتحديد المسارات المحتملة في المستقبل. هذا المنهج يسمح بإدراك السياق الزمني للتطورات وتفسير تأثير الأحداث الماضية على الوضع الراهن.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توظيف المنهج المقارن لمقارنة أدوار الدول المتدخلة في ليبيا، مثل مصر، السعودية، تركيا، والمغرب، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في سياساتها واستراتيجياتها. تساعد هذه المقارنة في التعرف على العوامل المشتركة التي قد تدفع باتجاه الحلول السياسية أو تعرقلها.

من خلال الدمج بين هذه المناهج، يسعى البحث إلى تقديم تحليل متكامل وشامل للأزمة الليبية، مع التركيز على كيفية تأثير التفاعلات الإقليمية والدولية على جهود تحقيق الاستقرار. سيسهم هذا النهج في تقديم توصيات عملية للتعامل مع الصراع في ليبيا بشكل أكثر فاعلية.

التنافس الإقليمي

أولاً : التنافس الإقليمي الليبي بين مصر والسعودية والمغرب وتركيا

ثانيا السياسة التركية في ليبيا

أولا : دور جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والمغرب وتركيا في إنهاء الصراع الليبي.

لعبت مصر والسعودية دورا هاما وبارزا في استقرار ليبيا على الصعيدين الدولي والمحلي حيث أن الجارة مصر تدعم رؤية وطنية ليبية، وتصون مقدرات الشعب الليبي، وتحافظ على وحدة أراضيه، وترفض أي ضغوطات أو إملاءات من أطراف خارجية لا تغيب نياتها الخبيثة عن الليبيين كافة ولعبت السعودية أيضا دورا هاما نحو

استقرار ليبيا ومساعدتها في القضاء على التنظيمات الإرهابية وتضييق الخناق عليها وتجنيبها الحروب حتى قبل فبراير ٢٠١١ وسوف نتطرق في هذا الموضوع تفصيليا.

١. دور مصر المحوري في إنهاء الصراع الليبي

على مدار العقد الماضي لعبت مصر دورا محوريا في إنهاء الصراع الليبي حيث دعمت بقوة، وإن كان بشكل غير رسمي، قائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر ومجلس النواب بقيادة عقيلة صالح، ومقره طبرق شرقي ليبيا.

إن ارتباط مصر العضوي بكل من الشعبين الفلسطيني والليبي كان وراء الجهود التي بذلتها مصر طوال سنوات من العمل والتواصل مع كل الأطراف في الأراضي الفلسطينية وفي ليبيا، فمصر تعتبر كل الليبيين أشقاء، وأن مصر بلدهم الثاني، وأن الروابط التاريخية والجغرافية قد وطدت التلاحم بين الشعبين على مدى آلاف السنين ولهذا لا يمكن لمصر أن تتخلى عن مسئوليتها في إيجاد حل لصالح الشعب الليبي، دون أي أهداف أخرى، لهذا كانت الثقة في مصر ودورها، واحترام وتقدير كل الأطراف للدور المصري المنزه عن أي غاية، بينما كانت الأطماع تتربص بليبيا وأرضها وثرواتها، وتسعى إلى إثارة الفتن والحروب حتى تجد لها موطئ قدم لتحقيق غاياتها الخبيثة، ويستمر نزيف ليبيا من دماء أبنائها وثرواتها المنهوبة والدمار الذي يتسع في كل مكان، ويلقى بأعباء ثقيلة على الليبيين.

ظلت رؤية مصر لليبيا تتمثل في البحث عن حل سياسي، تدعمه رؤية وطنية ليبية تصون مقدرات الشعب الليبي، وتحافظ على وحدة أراضيه، وترفض أي ضغوطات أو إملاءات من أطراف خارجية لا تغيب نياتها الخبيثة عن الليبيين كافة، إلا الفئة الضالة التي فتحت الأبواب الليبية لإدخال الميليشيات الغازية، وقد كانوا كعب أخيل في محاولة لإضعاف الجسد الليبي، وتفريق وحدة الصف، وفي الأثناء التأمر على ثروات ليبيا واستنزافها .

في هذا السياق رفضت مصر مذكرة التفاهم الموقعة في إسطنبول بين فايز السراج والحكومة التركية حول التعاون الأمني والعسكري، انطلاقا من عدم قانونيتها، وعدم التصديق عليها من قبل مجلس النواب الليبي، ولأنها بغير مواراة أو مداراة ليست سوى غزو تركي مقنع، ولا مصالحة ليبية داخلية إلا برحيل آخر مرتزق تركي أو من استجلبتهم أنقرة الإفساد الوضع الليبي بشكل عام.

طوال السنوات الخمس الماضية، استقبلت القاهرة كل الفصائل الليبية، ووقفت على مسافة واحدة من المتحاربين، ولذلك، وفي لحظة وعي تاريخية ليبية، اكتشف الجميع أن مصر ليست لديها أي أطماع في ليبيا، ولهذا كان نجاح لقاء الغردقة وما سبقته من لقاءات وما تلاها مدخلا للتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة، دعم مصر للأشقاء في ليبيا ليس تفضلاً أو منة ... إنه حق الأخوة.

٢. دور المملكة العربية السعودية في إنهاء الصراع الليبي :

المملكة العربية السعودية عملت وتعمل على استقرار ليبيا عبر حزمة من التحركات الدبلوماسية في المحافل الدولية، ومنها مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية والإتحاد الأوروبي، منذ اندلاع الأزمة

الليبية، فقد سعت القيادة والحكومة التركية حول التعاون الأمني والعسكري، انطلاقا من عدم قانونيتها، وعدم التصديق عليها من قبل مجلس النواب الليبي، ولأنها بغير مواراة أو مداراة ليست سوى غزو تركي مقنع، ولا مصالحة ليبية داخلية إلا برحيل آخر مرتزق تركي أو من استجلبتهم أنقرة الإفساد الوضع الليبي بشكل عام.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا عبر سلسلة من التحركات الدبلوماسية الفاعلة في المحافل الدولية، مثل مجلس الأمن، منظمة التعاون الإسلامي، الجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي. ومنذ اندلاع الأزمة الليبية، تبنت السعودية سياسة تقوم على دعم وحدة الأراضي الليبية وضمان عدم التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، مؤكدة على أهمية المصالحة الوطنية التي تشمل جميع الأطراف الليبية.

في إطار موقفها الرافض لأي تدخل عسكري خارجي غير مشروع، عارضت المملكة الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي عقدتها الحكومة الليبية المؤقتة مع تركيا. رأت السعودية في هذه الاتفاقيات خطوة غير قانونية، حيث لم يتم التصديق عليها من قبل مجلس النواب الليبي، مما يجعلها فاقدة للشرعية. واعتبرت الرياض أن التدخل التركي يشكل تهديدًا لاستقرار ليبيا ويعرقل جهود المصالحة الوطنية.

من وجهة النظر السعودية، يشكل وجود المرتزقة الأجانب، خاصة من الذين استقدمتهم تركيا، عائقًا أساسيًا أمام أي حل سياسي شامل. وعليه، تؤكد المملكة أن تحقيق المصالحة الليبية الداخلية لا يمكن أن يتم إلا برحيل جميع القوات الأجنبية غير الشرعية. كما دعت السعودية إلى احترام سيادة ليبيا وإلى انسحاب كافة القوى الأجنبية كشرط أساسي لتحقيق السلام والاستقرار.

تسعى المملكة، بالتنسيق مع الدول العربية والإقليمية، إلى الدفع باتجاه حل سياسي سلمي للأزمة الليبية يعتمد على الحوار بين الأطراف الليبية كافة، بعيدًا عن التدخلات العسكرية، وبما يضمن الحفاظ على وحدة ليبيا واستقرارها.

المغرب والأزمة الليبية: الأدوار والمواقف

انطلقت محاولات الدبلوماسية المغربية لحل الأزمة الليبية، والتي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من أمن الدول المغربية نتيجة الترابط الجغرافي والأمني مع هذا البلد، وذلك من خلال تنظيم جولات لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات تحت رعاية أممية، والتي امتدت ما بين مارس إلى ديسمبر ٢٠١٥ والتي أفرزت اتفاقا سياسيا ليبيا تشكلت على حظيت بتأييد المجتمع الدولي إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، والتي واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الشرعية الممثلة للدولة الليبية.

وقد لعب المغرب دورا كبيرا في إنجاح جولات هذا الحوار السياسي بين الأطراف انطلقت محاولات الدبلوماسية المغربية لحل الأزمة الليبية، والتي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من أمن الدول المغربية نتيجة الترابط الجغرافي والأمني مع هذا البلد، وذلك من خلال تنظيم جولات لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات تحت رعاية أممية، والتي امتدت ما بين مارس إلى ديسمبر ٢٠١٥ والتي أفرزت اتفاقا سياسيا ليبيا تشكلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، والتي حظيت بتأييد المجتمع الدولي واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الشرعية

الممثلة للدولة الليبية. وقد لعب المغرب دورا كبيرا في إنجاح جولات هذا الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة، وذلك من خلال دعم المقاربة الأممية من أجل الحل السياسي للأزمة الليبية، وقد حظيت جهود الدبلوماسية المغربية بالإشادة الدولية من خلال توفيرها المناخ المناسب لتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية عبر جولات حوار انتهت بالتوقيع على اتفاق سياسي حظي بتوافق القوى الداخلية وإشادة من الأطراف الخارجية.

ومنذ التوقيع على اتفاق الصخيرات والجنرال حفتر يحاول العصف به عن طريق فرض الخيار العسكري بمعية أطراف إقليمية ودولية، وقد جاءت عملية بركان الغضب التي مثلت فعليا انقلابا واضحا على اتفاق الصخيرات.

وقد عرفت الجهود الدولية الحل السياسي للأزمة الليبية، من خلال تنظيم مجموعة من اللقاءات والمؤتمرات الدولية، كان من أبرزها مؤتمر برلين، إقصاء المغرب من المشاركة فيه وهو الذي يعتبر أحد أبرز الفواعل الإقليمية التي ساهمت في إيجاد حلول سياسية سلمية للأزمة الليبية، وفي خضم ذلك عبرت الخارجية المغربية، عن استغرابها لهذا الإقصاء باعتبار المغرب كان دائما في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية من خلال مساهمته الفاعلة في جمع الأطراف الليبية على طاولة المفاوضات والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق الصخيرات، الذي شكل خارطة طريق سياسية للفرقاء الليبيين من أجل بناء الدولة الليبية لافتة إلى أنها لم تفهم المعايير والدوافع التي تم الاعتماد عليها لاختيار البلدان المشاركة في المؤتمر، كما أشار وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إلى احتمال وجود مؤامرة للعصف بإتفاق الصخيرات المرجع الوحيد القرارات مجلس الأمن رافضا استغلال الملف الليبي لتحقيق مصالح سياسية معينة.

- فرض الخيار العسكري بمعية أطراف إقليمية ودولية، وقد جاءت عملية بركان الغضب التي مثلت فعليا انقلابا واضحا على اتفاق الصخيرات. وقد عرفت الجهود الدولية الحل السياسي للأزمة الليبية، من خلال تنظيم مجموعة من اللقاءات والمؤتمرات الدولية، كان من أبرزها مؤتمر برلين، إقصاء المغرب من المشاركة فيه وهو الذي يعتبر أحد أبرز الفواعل الإقليمية التي ساهمت في إيجاد حلول سياسية سلمية للأزمة الليبية، وفي خضم ذلك عبرت الخارجية المغربية، عن استغرابها لهذا الإقصاء باعتبار المغرب كان دائما في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية من خلال مساهمته الفاعلة في جمع الأطراف الليبية على طاولة المفاوضات والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق الصخيرات، الذي شكل خارطة طريق سياسية للفرقاء الليبيين من أجل بناء الدولة الليبية لافتة إلى أنها لم تفهم المعايير والدوافع التي تم الاعتماد عليها الاختبار البلدان المشاركة في المؤتمر. كما أشار وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إلى احتمال وجود مؤامرة للعصف بإتفاق الصغيرات المرجع الوحيد القرارات مجلس الأمن رافضا استغلال الملف الليبي لتحقيق مصالح سياسية معينة.

- عدم إشراك المغرب في مؤتمر برلين، لم يمنعه من لعب دور في الأزمة الليبية، عبر تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع الليبي، بحيث قام رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا بزيارة مغاربية شملت المغرب وذلك لدراسة مستجدات الملف الليبي، بحيث التقى من خلالها وزير الخارجية ناصر بوريطة، وأكد الطرفان على إثرها أن المحاولات الدولية من خلال تنظيم مجموعة المبادرات والمؤتمرات لا تساعد في حل الأزمة بل تساهم في تعقيدها.

٣. التوصل إلى تسوية مناسبة للملف الليبي، ولا يمكن لها أن تكون سبيلا لحل الأزمة الليبية، إلا من خلال الاتفاق السياسي للصخيرات الذي يعتبر مرجعية فعالة لكل المؤسسات وحلا منطقيا وناجعا لإخراج ليبيا من أتون المسار العسكري عبر الالتزام بالمسار السياسي التي رسمه الاتفاق، لأن هناك حاجة ملحة لتفعيل خارطة طريق على أرض الواقع تهدف إلى احترام بنود اتفاق الصخيرات وعلى رأسها تنظيم الإستفتاء على الدستور ومن تم الإنتقال إلى مرحلة تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية. أما فيما يخص موقف المغرب من انقلاب حفتر على اتفاق الصخيرات، فقد أكد الطرف المغربي، أنه لا يمكن فرض سياسة الأمر الواقع عن طريق الحل العسكري بل عبر الحل السياسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات الذي يشكل المرجعية الأساسية والمناسبة لحل الأزمة الليبية، وأن أي محاولة لإسقاطه فيعتبر ذلك خروجا عن ثوابت الشرعية برعاية أممية بإعتباره الإتفاق الضامن لوحدة واستقرار ليبيا. مع تأكيد استعداد الدبلوماسية المغربية لبذل المزيد من الجهود لجمع الأطراف الليبية من أجل التشاور والحوار لتجويد الحلول المناسبة في سبيل تطوير الاتفاق وذلك لإنهاء الصراع الدائر في هذا البلد المغاربي .

أما فيما يخص الموقف المغربي مما سمي بإعلان القاهرة لوقف إطلاق النار الذي أطلقه عبد الفتاح السيسي بحضور خليفة حفتر ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح وذلك على ضوء الإنتصارات الواسعة التي حققتها قوات الوفاق بمساعدة القوان الليبية، إلا من خلال الاتفاق السياسي للصخيرات الذي يعتبر مرجعية فعالة لكل المؤسسات وحلا منطقيا وناجعا لإخراج ليبيا من أتون المسار العسكري عبر الالتزام بالمسار السياسي التي رسمه الاتفاق، لأن هناك حاجة ملحة لتفعيل خارطة طريق على أرض الواقع تهدف إلى احترام بنود اتفاق الصخيرات وعلى رأسها تنظيم الإستفتاء على الدستور ومن تم الإنتقال إلى مرحلة تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية. أما فيما يخص موقف المغرب من انقلاب حفتر على اتفاق الصخيرات، فقد أكد الطرف المغربي، أنه لا يمكن فرض سياسة الأمر الواقع عن طريق الحل العسكري بل عبر الحل السياسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات الذي يشكل المرجعية الأساسية والمناسبة لحل الأزمة الليبية، وأن أي محاولة لإسقاطه فيعتبر ذلك خروجا عن ثوابت الشرعية برعاية أممية، بإعتباره الإتفاق الضامن لوحدة واستقرار ليبيا. مع تأكيد استعداد الدبلوماسية المغربية لبذل المزيد من الجهود لجمع الأطراف الليبية من أجل التشاور والحوار لتجويد الحلول المناسبة في سبيل تطوير الاتفاق وذلك لإنهاء الصراع الدائر في هذا البلد المغاربي.

أما فيما يخص الموقف المغربي مما سمي بإعلان القاهرة لوقف إطلاق النار الذي أطلقه عبد الفتاح السيسي بحضور خليفة حفتر ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح وذلك على ضوء الإنتصارات الواسعة التي حققتها قوات الوفاق بمساعدة الحليف التركي، فقد رفضت الرباط أي اتفاق جديد بشأن الأزمة الليبية، وهذا ما أعلن عنه صراحة وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة خلال لقائه بنظيره الليبي محمد سيالة الذي أكد من خلاله تمسك المغرب باتفاق الصخيرات باعتباره المرجع الأساسي لأي حل سياسي في ليبيا. لحصوله على تزكية مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفي خضم هذه التصريحات أكد رئيس الدبلوماسية المغربية أنه لا يمكن، تجاوز اتفاق الصخيرات بدون بديل ينال التأييد الليبي والدولي، مذكرا أن اتفاق الصخيرات يحتاج إلى التحديث لأن بعض

بنوده أصبحت متجاوزة، موضحا أن المملكة ترحب بأي جهود ومبادرات تصب في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين في سبيل الدفع نحو حل هذه الأزمة المستمرة منذ ٢٠١١.

الصعوبات التي تواجه الدور المغربي في حل الأزمة الليبية

يواجه الدور المغربي لحل الأزمة الليبية في ظل التوتر الميداني بعد تصاعد العمليات العسكرية التي عصفت بمقومات اتفاق الصخيرات الذي يعتبره المغرب الأزمة الليبية، خلال الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية حول الأزمة الليبية في يونيو ٢٠٢٠، بحيث تقوم على أساس إنشاء فريق مصغر من دول عربية معنية بالملف الليبي، من أجل وضع تصور استراتيجي في سبيل إيجاد تسوية سياسية لإنهاء الصراع الدائر في ليبيا من خلال العمل العربي المشترك. كما دعت المبادرة إلى ضرورة الإنفتاح على الأطراف الليبية كافة من أجل تقريب وجهات نظرها لتسهيل مسلسل العملية السياسية. وتشكل هذه العناوين تصورا استراتيجيا مشتركا عبر بوابة التكتل الإقليمي يفتح مسارا فعليا وفعالا في سبيل إيجاد تسوية للأزمة. وقد واصلت الدبلوماسية المغربية تفعيل دورها لحل الصراع الليبي في ظل تسارع الوضع الميداني وفشل التسوية السياسية، بحيث شهدت العاصمة الرباط حراكا في ٢٦ و ٢٧ من يوليو ٢٠٢٠ تمثل في زيارة وفود ليبية وعلى رأسها ممثل الشرعية في ليبيا رئيس المجلس الإنتقالي طارق المشري، وفي الطرف المقابل رئيس مجلس برلمان طبرق، عقيلة صالح. بحيث أفرزت المحادثات بين الأطراف الليبية والمسؤولين المغاربة، ضرورة تعديل اتفاق الصخيرات وفق المستجدات التي عرفها الملف الليبي، وهذا ما أكده وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، الذي أشار إلى أن اتفاق الصخيرات بحاجة إلى تطوير وفق تغيرات المشهد السياسي الليبي، موضحا في الوقت نفسه أن المملكة ضد تعدد المبادرات التي لا تزيد الوضع إلا تعقيدا، مشيرا إلى أن ليبيا بحاجة إلى دعم الإستمرار المسار السياسي، لأن الحرب ليست في مصلحة الجميع. ومن كل ذلك، فقد أكدت الدبلوماسية المغربية على ثباتية الموقف المغربي إزاء الأزمة الليبية الداعم للحوار الليبي الذي يعتبر المسار المنطقي من أجل تحقيق تقدم للخروج بتسوية نهائية للأزمة الليبية.

اولا: الخلاف المغربي – الإماراتي حول الملف الليبي.

يعتبر الملف الليبي أحد أبرز القضايا الخلافية التي بصمت التوتر الدائر بين الرباط وأبو ظبي، وذلك نتيجة الدور الذي تلعبه الإمارات الداعمة لخليفة حفتر ميدانيا، وعرقلة جهود المغرب من أجل لعب دور فعال في الأزمة الليبية على ضوء اتفاق الصخيرات الذي أسهم المغرب من خلاله في إعادة ترتيب المشهد الليبي عبر رؤية يتم التوازن خلالها بين وجهات نظر الفرقاء الليبيين. موقف المغرب الحيادي من الأزمة الليبية لم يرق للإمارات التي حاولت ممارسة ضغوطات على المغرب عبر بوابة مشكلة الصحراء، من خلال تجنيد وسائلها الإعلامية ومناورتها الواقعية، بحيث شنت مجموعة من وسائل الإعلام التابعة للإمارات حملة شرسة على المغرب من خلال إعلانها الواضح على تأييد الطرح موقف المغرب الحيادي من الأزمة الليبية لم يرق للإمارات التي حاولت ممارسة ضغوطات على المغرب عبر بوابة مشكلة الصحراء، من خلال تجنيد وسائلها الإعلامية

ومناورتها الواقعية، بحيث شنت مجموعة من وسائل الإعلام التابعة للإمارات حملة شرسة على المغرب من خلال إعلانها الواضح على تأييد الطرح الإنفصالي من خلال تصريحها أن الصحراء تعيش تحت الاحتلال المغربي أما واقعيا فتحاول الإمارات انتهاك السيادة عبر التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية، فتعمد عبر بوابة ليبيا إلى زعزعة المغرب أمنيا من خلال دعم البوليساريو لوجستياء بالإضافة إلى التدخلات الإستفزازية في الشأن الداخلي المغربي ومحاولة تجنيد بعض وسائل الإعلام والفواعل والشخصيات المغربية لشن هجوم على الحكومة المغربية التي يرأسها حزب العدالة والتنمية وهو حزب ينتمي لتيار الإسلام السياسي التي تحاربه الإمارات منذ ٢٠١٣ وإلى الآن. وقد عكس هذا التدخل باعتبار حكومة العثماني لا تخدم مشروع الإمارات في المنطقة نظرا للعداء الإيديولوجي التي تكنه الأخيرة لتيار الإسلام السياسي.

وتهدف الإمارات من وراء ذلك تضييق الخناق على المغرب بكل الوسائل المتاحة لأنه لم يستجيب لدعواتها برفضه أن يكون تابعا المحورها، وذلك بتمسكه بالشرعية المنبثقة عن إتفاق الصخيرات ورفض الإنضمام إلى مخطط الدعم الإماراتي المقدم الخليفة حفتر. ولذلك كان الملف الليبي من الأسباب الرئيسية لانفجار الأزمة بين المغرب والإمارات النفطية.

القوي المتصارعة على الموانئ الليبية

يتضمن الصراع على الموانئ الليبية ثلاثة مستويات متقاطعة ومعقدة من حيث المصالح المختلفة والمتنافسة بين أطراف كل مستوى ويتمثل المستوى الأول في الصراع الداخلي بين الأطراف الليبية نفسها، أما المستوى الثاني فيتكون من صراع التحالفات المحاور الإقليمية المتنافسة على الساحة الليبية، ويتمثل المستوى الثالث في الصراع بين الدول الأوروبية والقوى الدولية الحريصة على تأمين مصالحها في ليبيا والسيطرة على موانئها.

أولا : الأطراف الليبية :

تعيش ليبيا حاليا تحت وطأة صراع دام بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق والميليشيات المسلحة المتحالفة معها، أي بين حكومتي الشرق والغرب وحتى الآن فشلت مساعي التوصل إلى حل سياسي بين الطرفين، بداية من اتفاق الصخيرات في عام ٢٠١٥، مرورا بإعلان القاهرة في يونيو ٢٠٢٠ ووصولا إلى ملتقى الحوار الوطني الليبي في تونس الذي انتهت أعماله في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠ الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، ويتحالف معه مجاميع السلفية المدخلية، وتسيطر هذه القوات على الشرق الليبي بالإضافة إلى مناطق الهلال النفطي على ساحل المتوسط.

أي أنها تسيطر على الحصة الأكبر من حقول النفط، وأهم هذه الحقول الشرارة آمال الفارغ الطن سرير مسلة، النافورة. وتقدر الحصة الإنتاجية لهذه الحقول بـ ٩٠٠ ألف برميل يوميا. كما يسيطر الجيش الليبي على أهم الموانئ الليبية على البحر المتوسط وهي طبرق ودرنة، وبنغازي، والسدرة، ورأس لانوف النفطي وبذلك يتحكم الجيش الليبي في أهم المواقع الاستراتيجية الليبية، كما يفرض سيطرته على الساحل مما يعطي له اليد العليا في

التأثير في حوض البحر المتوسط نتيجة ضيفه في منتصفه لوجود جزيرتي صقلية ومالطة، وهو ما يعرف بمضيق بانتلاريا، كما أن من يتحكم في الساحل الليبي يؤثر في مدخلي بحر إيجة

والبحر الأدرياتيكي. .

ثانيا التحالفات الإقليمية المتنافسة

ارتفعت وتيرة التدخلات الإقليمية في الصراع الليبي من خلال تحالفين إقليمين متنافسين، أولهما يضم مصر والسعودية والإمارات، ويضم الثاني تركيا وقطر، ويدعم كل تحالف طرفا من الأطراف الليبية. ويمكن توضيح استراتيجية كل تحالف على النحو الآتي:

تحالف تركيا وقطر

يحظى النفط والموانئ النفطية الليبية بأهمية اقتصادية واستراتيجية لكل من تركيا وقطر، إذ ترغب تركيا في الحصول على موطئ قدم في المتوسط، والاستفادة من وفرة النفط منخفض التكلفة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، أما على الجانب القطري، فقد أدت الإكتشافات في المتوسط إلى زعزعة الهيمنة القطرية على سوق الغاز العالمي، وخسارة أسواق أوروبية، خاصة مع تنامي الإكتشافات المصرية، إلى جانب الإستثمارات في البنية التحتية من مصافي ومعامل تكرير ومحطات إسالة، وتأسيس منظمة شرق المتوسط ومن هنا يأتي أهمية النفط والموانئ الليبية التي تمكن سيطرة قطر عليها ، عبر حكومة الوفاق، من إطلاق حروب أسعار للغاز، والحد من أهمية اكتشافات المتوسط المصرية، أو أي اكتشافات ليبية يمكن أن يستغلها التحالف الثلاثي العربي كورقة ضغط ضدها وتقوم الإستراتيجيتان التركية والقطرية في ليبيا على فكرة دعم إنشاء حكومة مركزية تستطيعان من خلالها تأمين مصالحهما الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية، لذلك تدعمان حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي. وقد أبرمت تركيا اتفاقيات أمنية وعسكرية مع حكومة الوفاق لتكون بمثابة غطاء شرعي للتدخل التركي العسكري في ليبيا

ثانيا: السياسة التركية في ليبيا

بدأ توسع تركيا في أفريقيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وأجرى الرئيس أردوغان منذ العام ٢٠٠٥م أربعين زيارة لست وعشرين دولة، تم فتح عدد من السفارات والوكالات فيها، وباتت أفريقيا منطقة استراتيجية بالنسبة إلى تركيا فاستأجرت تركيا ميناء سواكن في عهد الرئيس السوداني السابق عمر البشير على البحر الأحمر أمام ميناء جدة مقابل ٤ مليارات دولار دفعتها قطر . وكانت جزيرة سواكن تحظى بمكانة مهمة في عهد الدولة العثمانية، إذ كانت مركزا لبحريتها في السفارات والوكالات فيها، وباتت أفريقيا منطقة استراتيجية بالنسبة إلى تركيا، فاستأجرت تركيا ميناء سواكن في عهد الرئيس السوداني السابق عمر البشير على البحر الأحمر أمام ميناء جدة مقابل ٤ مليارات دولار دفعتها قطر، وكانت جزيرة سواكن تحظى بمكانة مهمة في عهد الدولة العثمانية، إذ كانت مركزا لبحريتها في البحر الأحمر، وبعد قيام الثورة السودانية في ديسمبر ٢٠١٨م دخلت

العلاقات بين السودان وتركيا منعطفا ارتفعت فيه الأصوات مطالبة بإعادة النظر في اتفاقية ميناء وجزيرة سواكن، إذ ترى الحكومة الإنتقالية أن الوجود التركي هو تمثيل الجناح الإخوان المسلمين ودعما للحكومة السابقة.

الدعم التركي لقوات ومليشيات حكومة الوفاق

بعد سيطرت قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر على أجزاء كبيرة من العاصمة الليبية طرابلس منذ أبريل ٢٠١٩ تمكنت مليشيات حكومة الوفاق الليبية بقيادة (فائز السراج المدعومة عسكريا من تركيا خلال الأسبوع الأول في يونيو ٢٠٢٠ من استعادة السيطرة على أجزاء كبيرة من المدينة من بينها مطار طرابلس الدولي الذي لم يتم استخدامه منذ فترة طويلة مما اعتبر انتصارا رمزيا الحكومة الوفاق وعلى الرغم من استعادة المليشيات حكومة الوفاق وسيطرتها على العاصمة طرابلس إلا أن الجيش الوطني الليبي لا يزال يسيطر على الجزء الأكبر على الأراضي الليبية .

علاوة على ذلك أعلن العقيد أحمد السماري أن إنسحاب القوات جاء بمبادرة إنسانية من قائد الجيش خليفة حفتر حيث أنه إنسحاب تكتيكي لحماية المدنيين الذين كانت تستهدفهم الضربات التركية إلى جانب العسكريين كما أشار العقيد المسماري إلى أن ذلك جاء بالتزامن مع موافقة الجيش الوطني الليبي على استئناف مفاوضات اللجنة العسكرية المبادرة (٥+٥) بجنيف برعاية الأمم المتحدة والتي تم تعليقها من أكثر من ٣ أشهر .

تجديد بعض وسائل الإعلام والفواعل والشخصيات المغربية لشن هجوم على الحكومة المغربية التي يرأسها حزب العدالة والتنمية وهو حزب ينتمي لتيار الإسلام السياسي التي تحاربه الإمارات منذ ٢٠١٣ وإلى الآن. وقد عكس هذا التدخل باعتبار حكومة العثماني لا تخدم مشروع الإمارات في المنطقة نظرا للعداء الإيديولوجي التي تكنه الأخيرة لتيار الإسلام السياسي.

وتهدف الإمارات من وراء ذلك تضييق الخناق على المغرب بكل الوسائل المتاحة لأنه لم يستجيب لدعواتها برفضه أن يكون تابعا المحورها، وذلك بتمسكه بالشرعية المنبثقة عن إتفاق الصخيرات ورفض الإنضمام إلى مخطط الدعم الإماراتي المقدم الخليفة حفتر.

لماذا ازداد التنافس والصراع على الموانئ الليبية

تملك ليبيا ستة موانئ نفطية رئيسية : منها تقع في منطقة الهلال النفطي، وهي: ميناء السدرة، وميناء رأس لانوف، وميناء الزويتينة، وميناء البريقة. وبالإضافة إليها، هناك ميناء الحريقة في مدينة طبرق، وميناء الزاوية، وهو الوحيد الذي يقع في الغرب الليبي وتظهر الخريطة أدناه مواقع حقول النفط والغاز وخطوط الأنابيب وموانئ التصدير الرئيسة في ليبيا.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن الأزمة الليبية تمثل تحديًا معقدًا تتداخل فيه الأبعاد السياسية والأمنية، وتتأثر بتنافس إقليمي ودولي محموم. فقد أصبحت ليبيا ساحة صراع بين عدة قوى، تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية والاستراتيجية، مما يعرقل الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع. ومن خلال التحليل، يتبين أن استقرار ليبيا لن يتحقق إلا بتكاتف الجهود الإقليمية والدولية، بعيدًا عن التدخلات العسكرية التي تزيد الوضع تعقيدًا.

أظهرت الدراسة أن الدور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية يركز على تحقيق الاستقرار ودعم المصالحة الوطنية من خلال التحركات الدبلوماسية في المحافل الدولية. كما تبين أن السعودية تتبنى موقفًا حازمًا ضد التدخلات العسكرية غير المشروعة، خاصة التدخل التركي، حيث ترى أن وجود المرتزقة الأجانب يشكل عائقًا أساسيًا أمام أي تسوية سياسية. وبذلك، أكدت المملكة على أهمية انسحاب القوات الأجنبية وتهيئة المناخ المناسب لإجراء حوار ليبي–ليبي شامل.

إن حل الأزمة الليبية يتطلب التوفيق بين المصالح المتباينة للقوى الإقليمية والدولية، وتغليب مصلحة الشعب الليبي فوق الحسابات السياسية الضيقة. فالتجربة أثبتت أن التدخلات الخارجية لا تزيد إلا من تعقيد المشهد وتعميق الانقسامات بين الأطراف المحلية. ولذلك، فإن الحلول الدبلوماسية والسلمية التي تقوم على الحوار والتفاهم بين مختلف الفصائل الليبية هي السبيل الأمثل للخروج من الأزمة.

ختامًا، يمثل تحقيق السلام في ليبيا ضرورة ملحة ليس فقط من أجل الشعب الليبي، بل أيضًا لاستقرار المنطقة بأسرها. وعليه، فإن هذا البحث يأمل في أن يسهم في تسليط الضوء على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في إنهاء الصراع، ويدعو إلى تعزيز المبادرات التي تدعم الحوار والمصالحة. كما يؤكد على أهمية الالتزام بسيادة ليبيا ووحدتها كمدخل أساسي لتحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للبلاد.

مراجع:

١. بقدي، فاطمة. (٢٠١٧). مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل انضاج المرحلة الإنتقالية. مجلة العلوم الإنسانية، الإصدار ٢ ، ٨ – ٣١. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/110

٢. البيوني، عمران أحمد، و الواعر، عياد مفتاح. (٢٠٢٠). الدستور الليبي المنشود: دراسة تأصيلية في طبيعة النشأة والمبادئ. مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية، س٨, ع١٦ ، ٢١ – ٣٣. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1426132

٣. الترهوني، فريحة عوض. (٢٠٢١). عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد ٢٠١١: أزمة شرعية أم صراع السلطة. مجلة جامعة الزيتونة، ع٤٠ ، ٨٨ – ١١٣. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1218440

٤. الجروشي، عبدالرؤوف رجب. (٢٠٢٢). خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي: دراسة تحليلية لفترة ما بين انتخابات المؤتمر الوطني حتى عملية فجر ليبيا (٢٠١٢–٢٠١٥). مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، مج٦, ع١٢ ، ٦٤ – ٧٤. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/1273234

٥. حمودة، إدريس مفتاح. (٢٠١٦). التنافس الأغلبى الفاطمى وأثره فى الصراع السياسى المذهبى بطرابلس خلال القرن الرابع الهجرى. مجلة التربوي، ع٨ ، ١٠٧ – ١٣٦. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/762662

٦. السحاتي، خالد خميس. (٢٠٢٣). التطورات السياسية في المشهد الليبي الراهن: ٣ سيناريوهات لمستقبل الأزمة الليبية والحل باتفاق الفرقاء لتحقيق المصالحة. آراء حول الخليج، ع١٨٦ ، ٦٢ – ٦٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1449430

٧. السعيطي، سعايا السيد، أبو العينين، محمود محمد، قنصوة، صبحي علي، و محمود، جيهان عبدالسلام عباس. (٢٠٢٢). طبيعة الصراع الليبي وأسبابه الداخلية والخارجية. مجلة الدراسات الافريقية، مج٤٤, ع٤ ، ٤٢٦ – ٤٥٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/135525

٨. شبانة، أيمن السيد. (٢٠٢٠). الصراع الليبي: عوامل التصعيد ومآلات التسوية. مجلة السياسة الدولية، س٥٥, ع٢٢٠ ، ٧٤ – ٨١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1127601

٩. الشيخ، محمد عبدالحفيظ المهدي. (٢٠١٥). ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق. مجلة دراسات شرق أوسطية، مج١٩, ع٧١ ، ١٣ – ٣٩. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/72018

١٠. الشيخ، محمد عبدالحفيظ المهدي. (٢٠٢٠). تطورات الوضع الليبي سياسيا وعسكريا وانعكاساته إقليميا على ضفتي المتوسط. شؤون عربية، ع١٨١ ، ٤٨ – ٥٥. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/1064338

١١. علي، خالد حنفي. (٢٠١٦). إدارة قواعد اللعبة المتغيرة فى الصراع الليبى. مجلة الديمقراطية، مج١٦, ع٦٤ ، ١٦٣ – ١٧١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/778804

١٢. عمر، خيري. (٢٠٢٠). التغير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية. مجلة دراسات شرق أوسطية، مج٢٤, ع٩٢ ، ١٧١ – ١٧٨. مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/1059646

١٣. فرحات، ميلود فرحات علي. (٢٠٢١). مصداقية تناول صحافة المواطن لقضايا الصراع السياسي ودورها في تشكيل الثقافة السياسية للشباب الليبي: دراسة ميدانية. مجلة بحوث الاتصال، س٥, ع١٠ ، ٢٦ – ٤٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1241554

١٤. الفيتوري، محمد العماري. (٢٠٢٣). الجنوب الليبي: تاريخ.. ثروات.. اطماع. مجلة البحوث العلمية، مج٨, ع١٦ ، ١٩١ – ٢٠٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1436801